

خادم الحرمين يوجه بسرعة إنجاز 860 مشروعاً صحياً في مختلف المناطق

السعودية: التصدي للعدوان الإسرائيلي شأن عربي يتطلب موقفاً قوياً ومحدداً

جدة، «الشرق الأوسط»

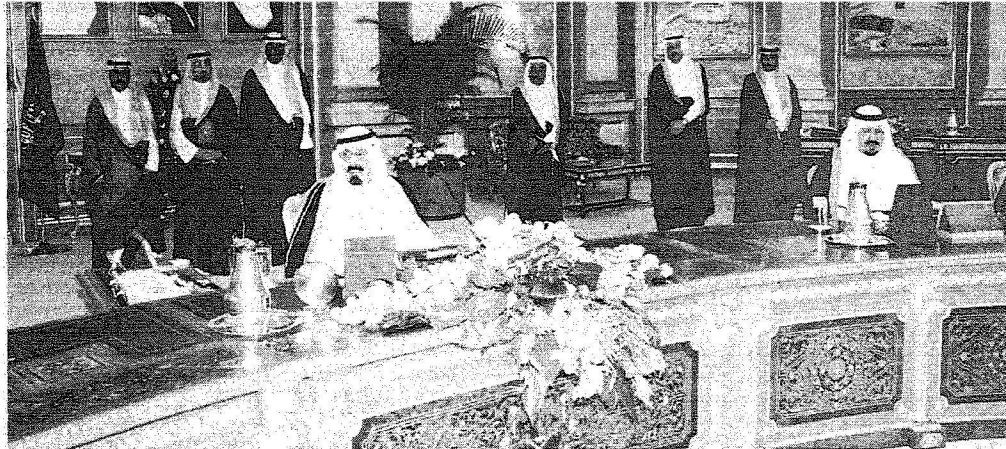
وعلى الصعيد المحلي ثمن المجلس موافقة خادم الحرمين الشريفين على زيادة المكافأة الشهرية للمبتعثين في الخارج بنسبة 15 في المائة وعلى تثبيت جميع مخصصات المبتعثين في الدول التي تأخر المبتعثون إليها بتذبذب سعر صرف الريال مقابل عملاتها.

وتحوي هذه الموافقة في الوقت الذي فتحت فيه الدولة باب الابتعاث في كثير من التخصصات وعلى مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا المتخصصة، وعد المجلس هذه اللقمة «حافزاً قوياً للمبتعثين للمزيد من التحصيل والعطاء».

وفي شأن محلي آخر اطلع مجلس الوزراء على ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات إدارة النفايات الخطرة بين السعودية واليمن الموقع عليه في مدينة الرياض في 12 ديسمبر (كانون الأول) 2004، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى، حيث أقر المجلس المذكرة وأعد بشأنها مرسوماً ملكياً، ومن أهم ملامحها «أن يجعل الطرفان المتعاقدان على الإبلاغ وتبادل المعلومات الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر حدود البلدين وتصديرها بطرق غير مشروعة، كما يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل الزيارات بين المختصين لبحث النواحي الفنية وإنشاء قاعدة معلومات حول تلك النفايات والاستفادة من المعلومات المتعلقة بها، وأن يجعل الطرفان المتعاقدان على الاستفادة من الامكانيات المتاحة لديهم في مجال التقنيات الملائمة للتخلص

اطلع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مجلس الوزراء السعودي على مجدل الاتصالات والمشاورات الجارية حالياً، ومنها لقاءه الأخير مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص الجهود الحثيثة التي تبذلها السعودية لإيقاف العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والموقف الدولي الحالي تجاه الأوضاع في المنطقة، وذلك خلال الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء برئاسة الملك عبد الله بعد ظهر أمس في قصر السلام بجدة. وأوضح إياها مدير وزير الثقافة والإعلام ووكالة الأنباء السعودية عقب انتهاء الجلسة، أن المجلس أكد وقوف المملكة صفاً واحداً مع الشعبين في لبنان وفلسطين في مواجهة الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل عليهما، مؤكداً أن العدوان الإسرائيلي والتصدي له هو «شأن عربي يتطلب موقفاً عربياً واضحاً وقوياً ومحدداً».

من جهة أخرى، أعرب المجلس عن أمله في أن تكون نتائج اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت بلورة عملية وفاعلة للموقف العربي المطلوب ودعماً لوحدة الصف اللبناني والشعبية اللبنانية والموقف اللبناني، وكذلك دعماً لوحدة القرار الفلسطيني وتوحيداً للعمل العربي في التعامل مع الأزمة وتداعياتها بلغة واحدة على المساحات الدولية، كما أكد المجلس أن الحراك الدولي الجاري لاحتواء الأزمة لا يزال قاصراً في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة وما تخلفه من دمار وحوادث.



خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء وإلى جانبه الأمير سلطان بن عبد العزيز أمس (واس)

بالصيغة المرفقة بالقرار. ومن أبرز الملاحظ العامة لهذا النظام الذي أعد بشأنه مرسوم ملكي بذلك: «لا يسمح لأية شخصنة -إرسالية- بالدخول إلا بموجب شهادة صحية نباتية صادرة عن الجهات الحكومية المسؤولة في بلد المنشأ تثبت خلوها من بذور الحشائش والأجساد المجهرية والآفات الحشرية والحيوانية الضارة، كما لا يجوز استيراد أو

الصادرة عن الدورة 25 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بمملكة البحرين في الفترة من 20 إلى 21 ديسمبر (كانون الأول) 2004، ويعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 72/97 وتاريخ 12/7/2004م قرير مجلس الوزراء الموافقة على قانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك

سبق للمجلس الأعلى إقرارها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، مع التزام الدول الأعضاء في مجلس التعاون بمبدأ التفاوض الجماعي فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول والمجموعات الاقتصادية طبقاً لما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار». كذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة بشأن القرارات

ومن أبرز ما في القرارات: «تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وإضافة بعض السلع إلى قائمة السلع المعفاة من التعرفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون والمخضعن إعفاء 52 سلعة من الرسوم الجمركية وتفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتعديل قوائم السلع المعفاة التي

من التفاريات الخطرة لتأجيل وتدريب الكوادر المتخصصة في البلدين». ووافق المجلس على القرارات الاقتصادية الصادرة عن الدورة 26 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالإمارات العربية المتحدة، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية بشأن طلبه اتخاذ قرارات تنفيذية لما يخص وزارة المالية،

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : 08-08-2006 العدد : 10115

الصفحات : 12 المسلسل : 49

تداول الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم، على أن يجوز للوزير بناء على توصية السلطة المختصة حظر إنتاج أو تصنيع أو تصدير أو استيراد أو تداول أي نوع من الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية بصفة دائمة أو مؤقتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك».

واستعرض المجلس تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة الصحة المفولة من فائض الميزانية للعامين الماليين 24/1425هـ و25/1426هـ والبالغ عددها 860 مشروعا موزعة على مناطق المملكة التالية: مكة المكرمة 131 مشروعا، المدينة المنورة 58 مشروعا، الرياض 138 مشروعا، المنطقة الشرقية 90 مشروعا، عسير 99 مشروعا، القصيم 59 مشروعا، تبوك 30 مشروعا، حائل 47 مشروعا، الحدود الشمالية 26 مشروعا، جازان 76 مشروعا، نجران 36 مشروعا، الباحة 36 مشروعا، الجوف 34 مشروعا.

تجدد الإشارة إلى أن هذه المشروعات تأتي إضافة إلى المشروعات الأخرى المعتمدة في الميزانية العامة للدولة، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.

كما وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من أسامة بن أحمد بن محمد عباس نقلي على وظيفة (وزير مفوض - أ) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الخارجية، ومحمد بن عبد الله بن محمد السديس على وظيفة (وزير مفوض - أ) بذات المرتبة بوزارة الخارجية.